



الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان وفضلته بالعقل والعلم على
سائر الحيوان جعلت اسماء عن ان يعرفها التصريف والافعال
وعملت افعالها عن ان يعترفها الاختلال والاعتلال والصلوة
على المشتق من مصدر الفضل والحكم الجامع الحسن الدفقال ومكان
الشم محمد المذكور اسمه في كتب المنزلة من السماء المنصوص به
بالقرآن على كونه خاتم الانبياء وعلى انه الطاهر وصحابة الاختيار
ومن يتوهم من الدبر الى يوم الحشر والقرار ما بين الماضي على الفتح وال
والامر على السكون واعرب المضارع وقت عدم الاتصال والقرون
وبعد فيقول هذا العبد الفقير المحتاج الى رحمة ربه القدير السيد
محمد بن الحاج حميد الكفوي غفر الله له ولوالديه بالبنى المدينى لما رايت
الرسالة الموسومة بالامثلة التي ظهرت ظهور الشمس في النهار على
بالدستة من عوينة مقبولة بين الدنام ومفيدة مختصرة في اداء
المرام اردت ان اشرحها واذا كل كلمة منها مناسبات عشر
عليها فكري البقاء ونظري القاصم بعون القادر فبذل الجهد
في مراجعة الكتب المصنفة والشروح المؤلفة في علم الفرق لا سيما
الشرح المنسوب الى العلامة التفاتاني والسيد المرحوم جاني للزنجاني
فالمرجو من خلقى وخلص اخواني ان يذكرولى بصالح الدعاء ولا
وبسبب المثالب والخطايا ولدي ياد على انكار ما اتجه لخطا الفاسد
فاني كنت كما قال الشاعر اذا احسنت في لفظي وقصودا وخبطان
في البلد عمة والبيان فلما اخذ بنقهي ان رقص على مقدار تشييطي
قال المص

بسم الله الرحمن الرحيم
كفرى على الله تعالى

قال المص رح بالحدثين المشهورين والخبرين الماثورين واقتداء
بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم اقوال الباء متعلقة بمحذوف
تقديره بسم الله اقرء واصل اسم عند البصريين سمو حذفه الواو ثم
نقلت حركة السين الى الميم ليكن الوقوف في سكن الساكن تحصيل الحال
او حذفه حركة السين وبنت على السكون ليحصل التخفيف في الطرفين
او نقل سكون الميم الى السين لتعاقب الحركات الدعائية عليها ثم جىء
بالحركة الوصلية لرفقهم الدنيداء بالساكن ثم ادخل الباء فسقطت همزة
الوصل وحذفت في الخط لكثرة استعمالها بسم الله وطولت الباء عوضا
عنهما واصل لفظة الله الة حذفه الهمزة وعوضت عنها الدلف واللام
فصار الله ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله وعند صاحب الكفا
اصل الاله فحذف الهمزة الثانية تخفيفا ونقلت حركتها الى اللام
ثم ادغمت فصار الله وقيل اصله وده فقلت الواو همزة لا تستقال الهمزة
عليها فصار الله ثم ادخل الدلف واللام فادغم فصار الله وقيل اصله
لده والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم تفيضان المبالغة
كالغضبان من غضب والعليم من علم وانما قدم الرحمن على الرحيم
لأن الرحمن يتناول رحمة الدنيا بخلاف الرحيم ورحمة الدنيا مقيدة
في الوجود ورحمة صاد كالعلم حيث لا يوصف به غير الله تعالى فتناسب
ان يقارن العلم بخلاف الرحيم ولأن الرحمن ابلغ من الرحيم لكثرة
حروفه اذ الواقع لا يزيد حرفا الا لمعنى او مثله الله بنيت وهي الكلمات
باعتبار هيات تعرض لهما من الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف
على بعض وتاخيرها عنه والامثلة جمع قلت استعيرت ههنا للامثلة
المختلفة باختلاف الهيئات كنصر بنصر ونحوها من المشتقات
وقوله الامثلة مبتدأ خبره محذوف وهو هذا الذي سيذكر او بالعكس
او مبتدأ خبره قوله نصر الى آخره واعلم ان للفعل ثلثة امثلة
الدول المفتوح الاخير كنصر ويسمى الماخر عرفة بعضهم بانه الفعل الذي

دل على معنى وجد في الزمان الماضي واعتبر من عليه بان هذا التعريف فانه
لن معرفة المحدث ومتوقف على معرفة المحدث ومعرفة المحدث على معرفة
اجزائه ومن اجزاء هذا التعريف الماضي معرفة الماضي متوقف على نفسه
اذ الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء واجيب بان المراد
بالماضي اللغوي والمعرف هو الاصطلاح ولا يخفى على ذلك
ان يكون لفظ الماضي صفة للزمان بان يتأني يا على صوت على ان
المراد اللغوي للاصطلاح واعتبر من ايضا بان هذا التعريف ليس
بصحيح بل هو عكس لانه يصدق على قولنا لم يضرب مع انه ليس
بماضي ولم يصدق على قولنا ان ضربت ضربت مع انه ماضى واجيب
بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية ودلالة لم يضرب على الزمان
الماضي ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم وكذلك دلالة ان ضربت
على زمان المستقبل ليست بوضعية بل بواسطة حروف الشرط فكل
فلا يتوجب النقص المذكور وانت خبير بان المركبات موضوعات
لمعانيها التركيبية فيصدق التعريف على المركب فيتوجب النقص
الا ان يقال ليقال على ان المركب الفعل فلا يدخل في الجنس فافهم
بقي ههنا شيء وهو ان هذا التعريف غير صادق على نحو ليس ونعم وبلى
وعسى وما اشبه ذلك اذ ليس شيء منها يدل على الزمان الماضي مع ان
منها يسمى ايضا ماضيا كما لا يخفى ويمكن ان يقال المعروف الماضي المتصرف
وهذه الافعال من الجوامد فلا يضرب ناهي وجيم ولو سلم ان المعروف مطلق
ان يخرج هذا الفعل عن الماضي عارض فلما اعتد عليه وكذا الكلام
في صيغ العقود تحوالت واشترت وامثالهم اعلم ان الماضي مبني
على الفتح اما بناءه فلفظ موجب لادعاب اعني الفاعلية والمفعولية
والضائفة والاصل في الافعال البناء واما بناءه على الحركة فكما سلم
فلما اتمت الاسم في وقوعه خبرا نحو زيد ضرب او ضارب واما بناءه
على الفتح فتحفة وتنقل الفعل ودون لو يبنى على الضمة ليجعل ظمنا

في مضموم

في مضموم العين فهو مستقل والزوم الخروج من الكسرة الى الضمة
في مكسور العين ولا يبنى الواحد بالجمع اذ حذف واو الجمع وكذا
بالضمة ولو يبنى على الكسر لاجتماع الكسرتان في مكسور العين والزوم
من الضمة الى الكسرة في مضموم العين ودون الفتحة اخ السكون لانه
جزء والدل لما ثبت من ان الدلف مركب من الفتحة واللفظ اخ
السكون لكونه ملزومة حيث لم يوجد بدسكون والحرف الثاني
من الماضي لا يكون متحركا اذ السكون ملزومة لا تخطو الا في
وقيل لا تتقاء الساكنين عند اتصال الضمة بالرفع البارز المتحرك
فتاء قل فان قيل لم قدم الماضي على المضارع قلنا لان الماضي يدل
على الزمان الذي قبل زمان المضارع في الوجود وان كان بعده
في الدلالة فلما قدم عليه اودنه مزيد عليه والمضارع من يدي
والمزيد عليه مقدم على المزيد اودنه مشتق منه والمضارع مشتق
اودنه يدل على التثنية والوقوع بخلاف المستقبل وان قيل لم
اختار المصنف هذا اللفظ للموزون قلنا لكونه من التي فيها اليمين
واثنان من الامثلة الثلاثة للفعل المعرب الذي مثل يضر ويضرب
وهو ما كان في اوله احدا الزوائد القديع وهو الهزلة والتاء والتو
وايضا يحتمل ان يتاها او ثانيا فان قيل هذا التعريف باطل لانه
يصدق نحو زيد وشكر ويعوق ويعوقان في اول كل منهما
احدا الزوائد في مع انه ليس بمضارع اجيب عن الدول
بان كل واحد منها فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى التسمية
وجعل علما فباعبار الوضع الدليل كل واحد منها فعل مضارع
داخل في التعريف ويضم الغلبة التسمية لان المراد بقولنا
في اوله احدا الزوائد القديع باعتبار الوضع الدليل تاء مل فانه لا يفي
العليل بل الجواب ان كلمة ما في التعريف عبارة عن الفعل فلا يصدق
على مثل هذه الكلمات لكونها اسما وافعال فلا يلزم المحذور

واجيب عن الثاني بان المراد فعل ماضى زيد في قوله احدا الزوائد
الديع والنون في نصر ليست بزايدة على نفس الكلمة بل من
الكلمة فان قيل فعلى هذا يدخل في التعريف نحو الكرم وتكسر وتباع
مع ان كل واحد منها ليس بمضارع قلنا المراد بقولنا ما كان
في اول احدا الزوائد لا في زيدت بقصد المضارعة والزوائد
فيها ليست بقصد المضارعة اقول المراد بالزوائد الاربعة ليست
الهازمة والنون والتاء والياء مطلقا بل الهزمية التي تكونون الكلمة وحده
والنون التي تكون معه غيره وكذا التاء والياء فلا يتوجه التقضى
بمثل نصر ولا بمثل كرم وتباع فان قلت تعريف المضارع بما ذكر
منقوض باشياء اذ الزوائد تكون في اول الماضى لا في اول المضارع
الزوائد على حروف المضارعة اذ هي اول المضارع فانه مجموع المراد
عليه والمراد لا يحددهما وحده كما لا يخفى قلت في الكلام انهما لا يحددهما
كان في محل اول او في اول ماضيه فان قلت لمزيد هذه الحروف
في اول المضارع قلت للمفرق بينه وبين الماضى فان قلت لم جعل الفرق
بان زيادة دون النقصان مع انه يحصل به ايضا قلت لا بد من تقدير
النقصان بصيرا قل من قد اصاب في هذا الصالح فلا يصلح ان يكون مستقيما هذا
في التلويح واما في غيره فحمل عليه في الزيادة ولم يعكس لان التلويح
اصل فان قلت لم زيدت في المستقبل دون الماضى قلت لان الماضى
اول فعل وضعه الواضع فلما اراد ان يضع فعلا آخر لزمان آخر
وضع المضارع وغيره بان زيادة اوله الى الحال والمستقبال بعد
الماضى والمراد بعد المراد عليه فاعطى السابق السابق واللاحق لللاحق
فان قلت لم زيدت في الاول دون الآخر مع ان الآخر اولى بالزيادة
قلت لا بد من التمسك بالماضى بزيادة التلويح في آخره يلبس بالثنية
وبزيادة النون بجمع المؤنث وبالتاء بتصرف وفي زيادة الياء
لم يتيسر الا انه لم يزد في آخره تبعا لدخوله وحده لتقليل ما كثيرا
فان قلت

فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها قلت لان الزيادة
مستلزمة للتقليل وهم احتاجوا الى حرف تزايد والنصب العلامة
فوجدوا اول الحروف بذلك حرفا متداولا للحقة او كثرة دورها
في كلامهم اما بنفسيها او ببعضها اعني الحركات الثلاث فزادوا
وقسموها على تلك الوقوع على ما يقتضيه المناسبة كما سئلتها
ان تاركتها فاما لم يبق لنفس الكلام مع غيره حرف من هذه الحروف
زاد والنون لقرينة من حروف العلة في خروجها عن هوذا والخيشوم
ولشبهها بها في نيابة عن الحركات الدعائية في الدلالة النحوية
كما ان حروف العلة تنوب عنها في اسماء الستة المعتلة ثم اعلم بان
المضارع معرب اذ لم يتصل به نون التأكيد ونون جمع المؤنث
لان اذ اتصل به احدهما يكون مبنيا اما كونه معربا وقت عدم
الاتصال فلا بد من اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى العرب له عونا
الى كثرة مشابهته له حيث شابهته في الحركات والسكنات ووقوع
صفة المنكرة وخبر المبتدأ ودخول اسم المبتدأ عليه وفي ان الفعل
المضارع واسم الفاعل عند طلوعهما يتبادر الفهم الى الحال نحو زيد
يصلح وعمر مصلح وفي ان المضارع معان تتعاقب على صيغته
بتعاقب المعامل وهي كونه ماضيا وعلية ومعطوفا وسائطا
كما ان الاسم معان تتعاقب بتعاقب المعامل وهي الفاعلية والمفعولية
والوضائية فلهذا اشتراك في الاعراب واما كونه مبنيا عند الاتصال
فلان نون التأكيد لغة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الياء
يلزم دخولها في اول الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخولها على الكلمة لا
ودون نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهته بالنون جمع المؤنث في الماضى فلو قبل الاعراب فان قلت لم سمي
هذا القسم من الفعل مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة
فلما ثبت هذا الفعل بالاسم في الوجوه التي ذكرناها فيما سبق قيل

مضارعاً فإن قلت لم قدم المضارع على المصدر مع انه اصل في
في الاشتقاق قلت نظرنا الى اصل الترتيب في العمل دون المضارع عامل
في المصدر بل عكس ودون المصدر معمول والمضارع عامل والعامل
مقدم على المعمول طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع بطبع فان قلت
لم اعتبر جهة اصل الفعل في العمل ولم يعتبر جهة اصله في الاشتقاق
قلت لدون اصله في العمل متفق عليه بخلاف اصله المصدر دون
مختلف فيه بين البصريين والكوفيين كما سنبين لك ان شاء الله تعالى
نضر المصدر غير مسمى والمصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وهو
اصل في الاشتقاق عند البصريين وعند الكوفيين فرع جهة البصريين
ان الفعل يدل على الحدث والزمان فلو كان المصدر مشتقاً منه
لدل ما دل عليه وعلى معنى ثالث كما دل اسماء الفاعلين والمفعولين
على الحدث وفات الفاعل والمفعول فالما لم يكن المصدر كذلك علم
انه مشتق منه وعند الكوفيين ان المصدر معتل باعتدال الفعل
ويصح به المصدر انك تقول قام قياماً فاعتدل له
وتقول قاول مقاولاً بصحته وقالوا ايضا الفعل عامل في المصدر
ومرئيه العامل تكون قبل مرئيه المفعول ومقدماً عليه فليست عامل
ولكل من الجانبين ابحاث كثيرة تركتها حذراً عن الدطاب واعلم
انه اتحاد صيغة المفعول والمجهول اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل
ضرب ضرباً علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضرباً علم انه مجهول
واذا لم يذكر الفعل في القرائن فان قيل لم سمى هذا اسم مصدر
قلنا لان الأشياء الستة وهي الماخر والمضارع والامر والنهي والامر
الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان والدلالة تصد عن فيكون
هذا مصدراً لهذه الأشياء ومكان الصدد وقلنا سمي به فان قلت
لم قدم المصدر على اسم الفاعل قلت يدون اسم الفاعل مشتق من المضارع
والمضارع مشتق من الماخر والمشتق منه اصل من المشتق وقد يوجد
في الفاعل

في الفاعل اصله اخرى كما وجد في الفعل فهو اصل اسم فاعل وهو
مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث واشتق
من المضارع لما بينهما من المناسبة المذكورة ثم الفاعل مأخوذ من
الشد في قالوا كثر ان يحى على وزن فاعل وكيفت اخذه من المضارع
ان يحذف حرف المضارعة منه ويزاد الدلف بين الفاء والعين
وبكسر ما قبل الدخرا كما حذف المضارعة فدل الفرق بينهما واما الزيادة
فقد يلبس بالماخر واما اختيارها فلخفة ما واما الزيادة بين
الفاء والعين فلدنو لوزنيت في الدول لزم الدبت بالساكن ولوحرك
يخرج عن حقيقته ومنعه الدليل على انه يلبس بالمضارع المتكلم
او الامر ولوزنيت في الدخر يلبس بمثنى الماخر ولوزنيت قبل الدخر
يلبس بالمصدر مخوذهاب وبصيغة المبالغة من الفاعل نحو هو
نصار دون العجم ترك كثير فلدا عند ديها وانا كسر ما قبل الدخر
فلدنه لوم يكسر لا يخلو من ان يكون يفتح او يضم او يسكن لا سبل
الى الدول لدنه يلبس بما في المفاعلة ودل الى الثاني لدن الضم
مستثقل ودل الى الثالث لدنه يستلزم السقاء الساكنين على غير حدة
وهو غير جائز فان قلت هل يلزم الدلتباس ايضا على تقدير الكسر
بما في المفاعلة نحو قاتل قلت نعم لان بقى على ذلك الضرورة مع انه
الدلتباس بالدمراوى من الدلتباس بالماخر ومن الثقل على تقدير الضم
وان لم يوجد ذلك الدلتباس فيه اما وجب الدولوية من الدول فلان هذا
الدلتباس التباس الشيء بما يشابهه لدن الامر مشتق من المستقل
والامر الفاعل مشابه به بل مشتق منه ايضا بخلاف الدلتباس بالماخر
لدن المشابهة بينهما ليست كذلك واقا وجه الدولوية من الثالث
فلدنه هذا الدلتباس قد يزول بالدخام بخلاف الثقل الذي لا يزول
من الضم لدنه يزول الصدد واما تحريك الدول فللدنه يلزم الدبت
بالساكن واما فتحه فلجل الدلف وقدم اسم الفاعل على اسم المفعول

لدن الفاعل لندزم لكل فعل دون المفعول اولدن الفاعل موجد الفعل
 غالباً والمفعول ما يقع عليه الفعل والديجاد قبل الوقوع اولدن
 الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم
 مقدم على المجهول اولدن الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمها
 فان قلت لم اتي بكلمة هو في الفاعل وذلك في المفعول قلت بتبنيها
 على ان الاصل في استعمال الصفة سبق موسوفاً لها اولدن ليس الفعل
 بالمفعول في المزيديات فعمل الثلاث في عليها لاندتها كثيرة والشدة قليل
 وحمل القليل على الكثير اولي اولدن يلزم عطف المفعول على الجملة
 واما عطفه بالفاء فاشعار بفرعية الفاعل والمفعول واشارة
 الى ان اتصاف الفاعل بالفاعلية عقيب صدور الفعل منه وذلك
 منصوب اسم مفعول وهو ما اشتق من المضارع المجهول لم وقع
 عليه الفعل وصيغته من الشدة في المجد على وزن مفعول غالباً
 وكتبته اخذه ان تحذف منه حرف المضارعة ويزاد فيه مفتوح
 ويضم ما قبل الدخلة اشبع ليتولد منه الواو واما حذف حرف المضارعة
 فلما مر في الفاعل واما الزيادة فلندل يلزم الدخلة بالسكان واما الميم
 فلشبهها بالواو في كونها شفوية مع تعدد حرف العلة اما الدلف
 فلندل الدخلة بالسكان واما الواو فلندل زيارته في الدور واما
 الياء فلندل في الالتباس بالمضارع واما فتحه فلندل في الوند يلزم
 الالتباس بمفعول باب افعال على تقدير الضم باسم الدخلة على تقدير الكسر
 واما ضم ما قبل الدخلة فلندل يلتبس باسم المكان واما اشباع الضم فلندل
 مفعول في كلامهم فاذا افعلت هكذا في ينصرف يحصل منصوب على وزن
 مفعول فان قلت لم اشتق اسم المفعول من المضارع واذا اشتق
 منه فلم اشتق من المجهول قلت اما اشتقاقه من المضارع دون
 غيره فلندل اتباع لاسم الفاعل لخواص تبنيها واما اشتقاقه من
 المجهول فلمناسبة تبنيها في الوند الى مفعول ما لم يسم فاعله
 فان قلت

هذا اسم مفعول

فان قلت لم تذكر هنا اسم الدخلة دون الضمير كما في الفاعل قلت
 لندل يلزم تفكيك الضمير ولم يعكس لدن الضمير اعرف والاعرف اشرف
 والشراف للشراف الذي هو الفاعل وندل بين الفاعل وهو مناسبة
 لدن هو ضمير مفعول والفاعل ايضا مفعول فاعطى له وكذا بين المفعول
 وذلك مشابه لكاف الخطاب المنصوب في مثل اخوك من حيث التعريف
 والافراد فان قلت لم قدم اسم المفعول على قول لم ينصرف قلت
 لكونه مفهوماً وجودياً بخلاف المجد والوجودي لشرفه اولي
 بالتقديم فلذا قدم عليه واعلم ان من الحروف المجازية الداخلة
 على المضارع لم وله امران لفعل وهو حذف حركة الدخلة ونون
 يقوم مقامها ومعنوى وهو نقل المضارع المثبت الى الماضي ونقطة
 فاذا اردت ان تنقل المضارع المثبت الى الماضي وتنفيه تقول لم ينصرف
 فتسقط حركة الدخلة من المقدرات الخمسة اعني المفرد المذكر الغائب
 والمخاطب والمفرد المؤنث الغائبة والمتكلم وحده ومعه غيره وسقط
 ايضا نون الدخلة من الامثلة الخمسة اعني النثنية والجمع المذكر المخاطبين
 والغائبين والواحدة المخاطبة لدن النون فيها علامة الرفع كما
 كالضمة في الواحد كما سيجي ان شاء الله فكما يحد في الحركة كذلك
 يحد في النون في جزم المضارع وعلامة الجزم فيه سقوط الحركة
 من المقدرات وسقوط النون من الامثلة الخمسة فان قلت لم تعلم
 قلت لاختصاصها بالفعل فان قلت لم وجب ان تعلم الجزم قلت
 لدنها مشابهة بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتقلبه
 الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتقلبه الى معنى المستقبل
 سواء كان مضارعاً او ماضياً عملت عملها واما قدم على قوله
 لما ينصرف لندل قليل اللفظ والمعنى بالنسبة اليه والقليل قبل الكثير اما
 كونه قليل اللفظ فقط واما كونه قليل المعنى فلندل في لما توقع واسم
 واستغفر في وليس في لم كما سيجي ان شاء الله واعلم ان من الجوارم لما

هذا لم ينصرف

ولم امر ان لفظه ومعنوى اما اللفظ فالحذف واما المعنوى فالنقل
كما في لم والفرق بين لم ولما ان في لما توقع لانه انفي قد وقع ولم انفي فعل
فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع وكذلك في لما
تقول القوم ينظرون ركب لا مبر قد ركب في الاثبات ولما يركب في النفي
وايضاً في لما استفراق واستمرار في النفي الى وقت الاختيار وتقول
ندم ابليس عليه المنة ولما ينفعه الندم ولزم استمرار عدم النفي
من الماخذ الى الحال وايضاً يختص لما بجواز حذف الفعل النفي بها
اذا دل عليه دليل نحو شارة المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف
لم فانه لا يجوز حذف فعله الا اذا ايضاً لما يختص بعدم دخول
اذاوات الشرط عليه بخلاف لم فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب
كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وايضاً لما تترك بيمين كونه
اسماً وحرفاً ولم مخصوص بكونه حرفاً وانما علمت لما الجزم لما مر ووجه
تقديمه على نفي الحال انه يدل على زمان الماخذ ونفي الحال على الحال
والماخذ مقدم على الحال في الوجود فلماذا قدمته واما تقديم قوله
ما ينصرف على قوله لا ينصرف فلهذا الدول على الحال والشا على الاستقبال
والحال مقدم على الاستقبال في الوجود واعلم انه يدخل على المضارع
ما ولا النافيتان فلا تغير لا صيغته بحذف حركة الاعراب وبقوته
لان التغير من اثر العامل وكلها ليسا بعامل بل تغيران معناه من
الاثبات الى النفي لكن ما نفي الحال ولا نفي الاستقبال فاذا اردت نفي
ينصرف حالاً تقول ما ينصرف ولذا اردت بفيه استقبالا تقول
لا ينصرف وانما اخر قوله لن ينصرف عنه لان معناه زيادة فانه يدل
على تأكيد نفي الاستقبال ولا ينصرف على نفي الاستقبال فقط ولان
لن مركب على قول ولا بسيط والبسيط مقدم على المركب فاذا قدم
واعلم ان لن من النواصب ولم اثران لفظي ومعنوي فاللفظ هو
التبديل والاستقبال لان الناصب يدخل على المضارع فيبذل
من الضمة

من الضمة الى الفتحه ويسقط النون لك سوى قوله جمع الموءن والمعنوي
هو تخصيص المضارع بالاستقبال وفيه لن ينصرف واصل ان عند تحليل
لان فحذف الهمزة تخفيفاً قال النحوي كانا احدهما الاول والاخر
النون في حذف الهمزة ركب الدم مع النون فصار لن فعل هذا لن
مركب من دون فلذا عمل على دون اعني النفي والنصب فتفيه
مستفاد من دون نصبه من ان وذهب سيويه الى انها كلمة براسها
موضوعة والنصب وليست بمركبة وقال الفراء اصله لا فابدل الالف
نونا فصار لن ولما وقع من الامثلة الاختيار في شريع في الوثنية
فقال لن ينصرف غائب وهو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل الغائب
وانما بدأ بالغائب لدن صورة المضارع باقية فيه بخلاف الحاضر
اولاً لان الغائب معرب بالتفريق اولاً لان الغائب مقدم على المخاطب
والمضارع فقدمه هنا وقدم الامر على النهي لدن الامر للطلب
والنهي للكف اولاً لدن مفهوم الامر وجودي ومفهوم النهي عدمي
والوجودي مقدم على العدمي من وجه كالحياة من الموت ونشوة
اولى بالتقديم ثم انه ريدت في اوله الدم دون غيرها لدن الدم
من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام
فناسبه الدم ولم يزد من حروف العلة مع انها اولى بالزيادة
للدن يجتمع حرفا علة وانما ريدت في القول دون الامر مع ان الامر
محل الزيادة والنقصان لدنهما عامل ومرتبة العامل مقدم وانما
كثرت هذه الدم مع ان الدم في الحروف الواو على هاء واحد
ان تفتح فارقا بينهما وبين دم الالف ولانها كانت عاملة عملاً
مختصاً بشبهة الدم لاجارة التي عملت تحتها بالوسم فكسرت كالجاء
وانما عمل الجزم لدنهما مشابهة في الشرطية في لزوم المضارع ونقل
معناه من الاختيار الى الاشياء لا ينصرف نهى غائب وهو صيغة
يطلب بها تراك الفعل عن الفاعل الغائب وانما علمت لدن التاهية

الجزم ذكرنا في الدوم فان قلت ما الفرق بين لاء الناهية ولامه
 النافية قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الناهية تجزم
 المضارع بخلاف النافية ان لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ
 كما مر والثاني ان النافية لا طلب فيها بل هو لمجرد الاخبار عن ترك
 الفعل بخلاف الناهية طلب ترك الفعل وانما قدم التمهيد الغائب
 على امر الحاضر لانه لما كان ليدن بينه وبين امره مناسبة في كونها
 غائبة ناسب ان يذكر بعده فلذا ذكره انصرفا واما تقديم امر
 الحاضر على نهية فلما مر في الغائب اقوال الثالث من الامثلة الموقوفة
 الدخول يسمى الامر انصرفا لانه لا ينفذ في الكلام للتخفيف والكثرة
 استعماله وحذف حرف الاستقبال ايضا فيه وبين من اطاب المضارع
 فاجلست الهزة لم يكن البدء واختيرت الهزة لكونها اقوى والابتداء
 بالاقوى اولى في ضممت الهزة لانه لو لم تكن مضمومة فلما تخلو من
 من ان تكون مفتوحة او مكسورة اذ لا يسيل الى السكون لقوات الفرض
 فلو كان مفتوحة لا يثبت الامر بالمضارع المتكلم في الوقف على ان يجوز
 غفلة السامع عن حركة لام الفعل ولو كانت مكسورة لزم الانتقال
 من الكسرة الى الضمة وهو مشغل فوجب الضمة للتبع ولان في هذه
 هذه الهزة نوعان الخفة وسهيل النطق وتيسير اللفظ بسبب
 اتباع حركة همة الوصل حركة عين الفعل لجرارته لان على وتيرة واحدة
 وفي هذا الامر اختلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون
 انه مبنى على السكون لان سبب اعراجه مشابهة الاسم بسبب حرف المضارعة
 وقد انتفتق وانتفى الاعراب الذي هو السبب لان انتفاء السبب
 يستدعي انتفاء السبب وانما مبنى على السكون لان الاصل في البناء
 السكون والاعراب والحركة تقابل السكون والاصل في الاعراب ان يكون
 بالحركة فينبغي ان يكون الاصل في البناء على السكون وذهب الكوفيون
 انه معرب وحرف المضارعة مقدرة فيه ولكل من الفريقين على ما ذهبوا

حجج

حجج ومن حجات تركت ذكرها لانه يطول الكلام ولما وقع المص عن
 ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال وبعض الاسماء مما يشترك اياتها
 في الاستعمال شرع في ذكر سائر الاسماء فقال انصرف وهذا لفظ مشترك
 بين المعاني الثلاثة الزمان والمكان والحادث ويسمى باعتبار الدول اسم
 وباعتبار الثاني اسم مكان وباعتبار الثالث المصدر والمسمى زيات
 في اوله يميز للفرق بينه وبين المانع واختير الميم لما مر في المقول من ان
 زيادة حرف العلة متعذرة والميم قوية من الواو في كونها شفوية
 وفحة الميم لانهما قائمة مقام حرف المضارعة وهو مفتوحة فاعطى
 حركتها لما هو قائم مقامها وافتتح العين فالحفظة واسكن الفاء لئلا يلزم
 توالي اربع حركات في كلمة واحدة وانما اختير الفاء لانه لزم توالي المذكور
 من الميم ودفعه باسكان ما هو اقرب منه اولى وانما قدم على اسم الالة
 لكثرة استعمالها بالنسبة الى الدول لعدم مجيئها من جميع الافعال او لدونته
 خفيف لان الميم فيه مفتوح والمخفيف اولى بالتقديم ينصرف اسم الالة
 وهو مشتق من يفعل للدولة فاصل تنصرف ينصرف حرف المضارعة
 للفرق بينه وبين مضارع غيره يثبت الميم لمكان البدء اذ لا يسيل الى
 تحريك النون اما بالفتح والضم فلا لئلا يتباس بالمانع المعروف والمجهول
 واما بالكسر فللوزن والخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر
 في الموضع وكسر الميم ههنا لانه على تقدير الضمة يلبس بفعل باب ادفع
 وعلى تقدير الفتح بالموضع من يفعل بالفتح والضم فان قلت لم عين الفتح
 للموضع والكسر للدولة ولم يعكس قلت لدون الموضع ثقل لكونه اكثر استعمالا
 من الدول والدولة خفيفة فاعطى الفتح الخفيف للموضع الثقيل والكسر للدولة
 الخفيف تعادلا بينهما واما افتتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا في المصدر
 فتذكر واعلم ان اسم الدولة لا يبنى من غير الشدة في المجرى اذ لا يمكن محاقلة
 جميع الحروف في فعل ولا يبنى من الافعال للوزن وانما الميم اسم الالة

اسم الدالة على المرة اعني قولهم نظرة لكثرة دورتها بالنسبة اليها واعلم ان
المرة من الفعل الذي مصدره غير التاء اذا كان ثلثيا يجي على وزن
فعله بفتح الفاء وسكون العين وزيادة التاء في اخره وانما بني المرة منه
على هذا الوزن لان الاصل في مصادر الثلاثيات فعل بفتح الفاء وسكون
العين فبشيت منها على الزينة التي هي الاصل وانما زيدت التاء في اخره
لندل على المرة الواحدة وخصت بالزيادة لانه محل الزيادة والنقصان
واذا لم يكن الفعل ثلثيا فتجى على مصدره المستعمل بزيادة التاء كما
كا عطاء وانظروا في وامن الفعل الذي مصدره بالتاء سواء كان
ثلثيا او غير ثلثي فالمرة منه تجى على مصدره المستعمل مع الوصف
بالواحدة للفرق بينهما نحو رحمة رحمة واحدة ودرجته درجة
واحدة واقبته اقابة واحدة وانما قدم بناء المرة على بناء النوع وهو
قولهم نظرة لثقلته بسبب فتحه لونه بخلاف النوع واعلم ان النوع من
الفعل الذي يتاخر في مصدره اذا كان ثلثيا تجى على وزن فاعلة بكسر
الفاء وزيادة التاء واما الكسر فله في الدلتاس بالمرة واما الزيادة
فللفرق بينه وبين المصدر واذا كان من غير ثلثي فتجى على مصدره
المستعمل مع زيادة التاء والوصف بغير الواحدة نحو انظروا سرعة
واما من الفعل الذي يجي مصدره بالتاء ثلثيا كان او غيره فيجى
على مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة فقط كقولنا اللهم ارحنا
رحمة واسعة وكقولك درجت درجت شديدة وانما قدم النوع على
على صيغة المبالغة لثقلته واما تقديم قوله بضاد على قولهم فان
يجي المبالغة الفاعل واما تصور فمشارك بين الفاعل والمفعول لكن
الفرق بينهما انه اذا كان بمعنى الفاعل ذكر الموصوف يستوي فيه المذكر
والمؤنث كشفاء بالموصوف نحو مرت برجل صبور وامرأة صبور
واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان لثقل يقع الدلتاس واذا
كان بمعنى المفعول يؤنث بالتاء في المؤنث سواء ذكر الموصوف اولى

نحو مرت

نحو مرت بناقة حلوت واعلم ان وزن المبالغة للفاعل ترتقي الى ستة
عشرة منها فاعل بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة نحو صدق وفسق
ومنها فاعل بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبر وعجاب ومنها فاعل
بضم الفاء والتشديد طوال وجرها ل وهذا الوزن مشترك بين الجمع المكسر
والمبالغة لاسم الفاعل ومنها فاعلة بفتح الفاء والعين نحو علامة ونشأ
ومنها فاعلة بضم الفاء وفتح العين والتقدم نحو ضحكة ولعنة ومنها مفعلة
بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرب ومقام وهذا الوزن مشترك بينه
وبين الدالة نحو مفتاح ومنها مفعول بكسر الميم وسكون الفاء نحو معطير
ومكثرو ومنها فاعل بضم الفاء وسكون العين نحو غفل وهذا الوزن مشترك
بين مبالغة الفاعل والصفة المشبهة ومنها فاعل بفتح الفاء وضم العين
نحو يقط ومنها فاعلة بكسر العين نحو روية ومنها فاعلة بفتح
الفاء وضم العين نحو حروقة ومنها مفعلة بكسر الميم وسكون الفاء
نحو لعنة وضحكة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول
والمصترك هذا الوزن لان صيغ المبالغة عند الجمع هو محصورة
في ثلثة فعال ومفعول ومفعلة على ما قيل وترك مفعلة لقلة استعمالها
نصير اسم الفاعل وقد يجي لاسم المفعول لكن الفرق بينهما انه اذا كان
بمعنى المفعول وذكر الموصوف يستوي فيه المذكر والمؤنث قال قيل لم
اعطى الدتوا في فاعل للمفعول وفي فاعل قلنا تعادد بينهما
فان قيل لم لم يعكس قلنا لان فاعل ثقلته لثقلته على الصمة والفاعل
كثيرا لاستعمال الجارية في الدفعال كلها ولا شك ان في الدتوا
خفة فاعطى لما هو كثرة الدتوا لانه اعلم بان اسم الفاعل قد يجي
على اوزان اخر لم يذكر لها المص لقلته استعمالها ومنها فاعل نحو تكس
بفتح الفاء وسكون العين ومنها فاعل نحو ملح بكسر الفاء وسكون العين
ومنها فاعل نحو صلب بضم الفاء وسكون العين ومنها فاعل نحو حسن
بفتح الفاء والعين ومنها فاعل نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين

ومنها فعال نحو جبان بفتح الفاء ومنها فعال نحو شجاع بفتح الفاء وهذه
الدوزان السبعة مشتركة بين الفاعل والمصدر نحو قتل وفسق
وشغل وطلب وحنق ودهاب وسول ومنها فعل نحو جنب بضم الجيم
والعين ومنها فعل كس نحو عطل ان بفتح الفاء وسكول العين ومنها فعل
مخو احم بفتح الهمزة والعين وسكول الفاء ومنها فعل بضم الفاء وكسر العين
نحو عر اصله عري فاعل كاعدل قاض وانما اقدم قوله نصير لدن
الزيادة في الدول هو الواو وفي الثاني هي الياء والواو مقدم على الياء
في الهمزة قلنا اقدم عليه وقدم قوله نصير على قوله نصير لكثرة استعمال
بالنسبة اليه واعلم ان المصغر من المعرب ان كان ثلثا يجرى على وزن
فعل بضم الفاء وفتح العين ويزيادة الياء الثالثة الساكنة لتمييز
عن الكبير وخصر ليار بان زيادة لكونها اخف من الواو ولم يزد الدلف
لشد يلتبس بالجمع المكسر اذا الدلف تقع عذمة لكن لم يعكس
للتعادل لتقل الجمع وخفة المصغر ولد تلحق الياء بالآخر لئلا يلتبس
بياء الاضافة وما سكونها فلدن الدلف في الزوائد فتقول في باب
وناب وعسا ونصيب وفي عدد وويد وعد وعيدة وبدية وميتة
فخرج الى الاصل عند التصغير من زوال المقطع للتصغير ولعدم امكان
البناء بدون الراء واما اذا بقي المقطع وامكن البناء فلدن يزد الى الاصل
نحو اويد وشريت في اود وشريت وود ووراث وتاء الثانية المقدرة
في التلوي تثبت في المصغر لئلا يجتمع فرعية التصغير مع فرعية التقدير
الداما شخوع رب وعريس وان كان الاسم ديا عيا فيجئ على وزن
فعل بضم الدول وفتح الشين وبالياء الثالثة الساكنة ويكسر الراء لدجل
الياء نحو توبير وديهم في تصغير ناهر ودرهم وان كان خماسيا غير مجرد
تصغيره ففعل بضم الدول وفتح الشين وبالياء الثالثة الساكنة في
ويكسر الراء نحو دينير في تصغير دينار واما اجمال وجمير وكير ان
قلنا اضافة على اللغات واذا الاولى ياء التصغير والواو الف منقلبة او زائدة
قلبت ياء

قلبت ياء فاذا اجتمع ياءت حذفتم الدخيرة نسياعا الصريح كقولك في علم
واداوة وعافية ومعاوية عطى وهو ادى وغوية ومغوية ومعية ولغة
الواقعة بعد كسر التصغير تقلب ياء نحو مويرن وذو الزبادان غيرها
من التلوي يحذف اقلها فائدة نحو مطيلقي ومثيل ومضيرب ومقيد
في نطق ومعلم ومضارب ومقدم فان تساوت تلك الخيارات وتحذف
زيادات الرباعي كلها غير المدة كقشيعر في مقشعر ومزجيم في مزجيم
اصريجاء واما البني التلوي فتزيد قبل الضرباء وبعده الفاء تقول في ذواتا
ذئبا وقيتا وفي الكلى والى اللتى والذئبا وفي السنية ذيان وتيان والذيان
واللتيان تحذف الف التصغير لئلا تتقاء الساكنين وكذا الجمع ورفضوا تصغير
الضاراء باسمها وكذا التصغير بعضا الموصولات كمن وعاو ابن ومتي وميت
وكذا رفضوا تصغير اسماء الدفعال وكذا تصغير غير من المعرب وتصغير مع
ذوا ومنه اعدم امكان فعيل وتصغير اسم الفاعل عمل الفعل حين عمل
ثم جاز منويرب زيد وامتنع منويرب زيد نصري اسم منسوب وهو التيم
الذي الحق باخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها التل على النسبة اليه واخفف
الياء لخفضها عن الواو كما مر ولم يزد الدلف عن اللبس بالمكسر اذا الدلف عذمة
له كثيرا وشددت التل لئلا يلتبس ياء الاضافة وكسر ما قبلها لاجلها واعلم
ان حقه ان تحذف منه تاء الثانية وزيادة السنية والجمع ان يكونا علمين
قد اعربا بالحركات وفتح الشين من فعل وفعل بفتح الفاء وضربا وكسر العين
نحو نري ودالي وفي مثل فعل بكسر الفاء والعين طريقان ابقاء الكسرة
وفتح العين نحو ابلي بكسر او بالفتح وتحذف الواو والياء من فعول
وفعلية بشرط صحة العين من العلة والتضعيف فتقول في حنيقة حنفي
وتحذف الياء من معمل التل وتقلب ياء الدخيرة واوا فتقول في غنية
عنوي وما في اخره الف ثالثة اصلية او منقلبة عن واو او ياء او رابعة
منقلبة تقلب الفاء عند النسبة واوا فتقول في متي وعصى ووطي عشى
ومرقي ومتوي وعصى ورحوي واعشوي ومرهوي وفي الرابعة

الغير المنقلبة وجها للقلب والحدف كجندوى وجبلى في جمل وفي الخامسة
سواء كانت أصلية أو منقلبة لا يجوز غير الحدف كجبارى في جبارى وفي
وما في آخره ياء ان كانت ثالثة قلب وواو وجوبا وان كانت رابعة يجوز
الوجهان القلب والحدف نحو القاصي والقاصي في القاصي ولكن الحدف
افصح وان كانت خامسة لا يجوز غير الحدف ككثرى والجمع رة الى
واحدة الا ان يكون علما فتنقول في كتب كتاب وفي مساجد مسجد
وتقول في فرائض علما للفن المخصوص فرائضى واحض المص اسم
المنسوب عن التصغير لان الزيادة في المنسوب بعد اللام في التصغير
قبله وقدم المنسوب على التفضيل وهو قولنا نصر لانه مشتق بخلاف
اسم التفضيل وغير المشتق كصالة اولى بالتقديم ولان المنسوب
غير محتاج الى الغير عند استعمال دون التفضيل لانه لم يجز استعمال
التي باحد ثلثه اوجه كما بين في موضعه واعلم ان صيغة اسم التفضيل
افعل وشرطه ان يبين من ثلث في مجرد ليس بلول ولد عيب اما كوا
شرطه ان يبين من الثلث فلان بناءه من غير الثلث في مع المحافظة
على تمام تعريفه متعدد لانه لا يبع الزيادة على ثلثة احرف ونوع
اسقاط بعضها يلائم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلثي فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان يكون تمام حروف الثلثي
المجرد او بعض حروف الرباعي المجرد او تكون من حروف المربع فيه اما من
من اصول او من زوائد او متمزجا منها فلا يبين ما هو المشتق منه
فلان يبين المعنى فاذا قصد التفضيل من غير الثلثي المجرد بان زوائده
يدل على ان له زيادة فيه على غيره لقولنا اليه بمثل انشد نحو انشد
استخرجا واتكوا لول ليس بلول ولد عيب فلان افعل منها اشتق لغيره
كاحمر واعوز فلواشتق افعل التفضيل ايضا كالتيس ان المراد ذو حمة
وعوز اوز الحمة والعود واذا اريد التفضيل يقال انشد بياضا
وعزى واعلم ان قياسه ان يحكى للفاعل وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس

نحو اعذر اى لمن هو انشد معذوريته والوم لمن هو انشد له
ملوميته وكذا اشهر واشغل وانما وانما قدم افعل التفضيل على فعل
التعجب لقلة استعمال التعجب واما تقديم قوله ما انصره وانصره فلكونه
اكثر استعمالا منه واعلم ان ما في ما انصره تكررة بمعنى شئ مفعولة محلا
على انه مبتدأ عند سيبويه والتحليل والجملة اعني الفعل والفاعل والمفعول
بدون محل الرفع بانها خبر ما واما عند الاخفش فاما موصولة والجملة الله
التي بعد هاء صلتهما وهو مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف
اى الذى انصره يذ شئ عظيم وعند الفراء استفهامية وما بعد هاء خبرها
وبه في انصره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لزومه اذا كان
التعجب منه صلتهما نحن احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير في افعل عنده لان الفاعل واحد ليس الله ومفعول عند الاخفش
والباء للتعدية او زائدة ففي افعل ضميرها فاعله اى انصرت بزياد
او بزيادة اى اجعله تامرا بمعنى صفه به ولما وقع عن ذلك الاثنية
المختلفة شرع في المطرمة فقال الاثنية المطرمة المماثلة للمعلوم بصر
نصر انصر وانصرت الح فيداء بالغائب لانه مزيد عليه وهو اصل
بالنسبة الى المزيد فلما قدم المذكر على المؤنث لان المذكر اصل وقدم
المفرد على التثنية والجمع لان مدلوله واحد ومدلولها متعدد والواحد
قبل المتعدد واخر الجمع كقول مدلوله اكثر لكول مدلوله اكثر بالنسبة الى
مدلول التثنية واعلم ان المبني للفاعل من الماضي ما كان اول متحرك منه
مفتوحا وانما كان مفتوحا لانه لو لم يكن مفتوحا لكان ساكنا او مضمما
او مكسورا ولك سبيل الى القول في متناع البداء بالسكان وذلك الى الثاني
لانه يلبس ببنى الفاعل بمعنى المفعول لكان دخول السامع عن حركة
غير الفعل كذا لكن هذا التعليل انما يتم اذا كان بناء مبنى المفعول مقدما
على البناء للفاعل وهو ممنوع بل ينبغي ان يكون بالعكس ولذا الى الثالث
لان الكسرة ثقيلة فتعين الفتح لكونه اخف حركات وانما زيدت

الدلف بالفتحة والواو بالجمع دون الدلف قبل الواو لانهما من اول
المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المنى قبل الجمع
فاعطى المقدم للمقدم والمؤخر للمؤخر ودون المنى اكثر استعمالا من الجمع
فاختير ما هو اخف اعني الدلف فتعين الواو بالجمع وصممت دون الفعل
بالجمع لاجل الواو بخلاف زوائد الميم ليست دون الفعل حقيقة وكتبت
الدلف بعد الواو بالجمع لدفع الالتباس بين الواو بالجمع وواو العطف في مثل
حضر وتكلم زيد ثم كتبت فيما لا التباس فيه ليطرد الباب وزيدت التاء
في نضرت للدلالة على التانيثية واختص التاء لانهما من المخرج الثاني
والمؤنث ايضا ثان في التخليق وايضا لعدم التانيث في الاسم
فجملت عدمه له في الفعل واختص زيادة العلة بالمؤنث لمنايته
الفرعية بين الزيادة والتانيث وحركت في الاسم واسكنت في الفعل
تعادلا بينهما اذ الفعل انقل بالنسبة الى الاسم فاعطى الخفيف الثقل
والثقل الخفيف وانما حركت في نضرتا لالتقاء الساكنين وحذفت
في الجمع حتى لا يجتمع عدمه مع التانيث احدهما التاء والآخر التول
كما حذفت التاء في سلماء فان اصله مسلماتا حذفت التاء والدول
لئلا يجتمع عدمه مع التانيث وحصلت الدول بالحذف دون في التانيثية
زيادة معني وهو الدلالة على الجمعية فكان حذف الدول واولى واسكنت
في نضرت لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
فانه مسترجم بخلاف نضرتا فان التاء في حكم الساكنين دون حركتها
في حكم السكون لانهما كانت ساكنة في حكمه لدلف التانيث في كثيرهما
عارضته والعارض كالمعدوم ومن ثم حذفت الواو في غزوات
بعد قليلها الفا وزيدت التول ومتعددة زيادة حرف المد وشبه التول
به في الدين والخفاء وحركت التاء في نضرت لئلا يلتبس بنضرت
واختيرت الفتحة لانهما من الخاطب والمخاطب اسم مفعول وعدمه
المفعول النصب اوله كثير وهو موجبة للثقل مستدع للتحفة
ففتحت

ففتحت للتحفة اوله يرفع الالتباس بالمتكلم وصممت في نضرتا
لانهما من الخاطب والمخاطب اسم مفعول وعدمه
حركه حركه بشبهة بعماد بالاصل بقدر المكان وهو الضمة فانه يفسر
الرفع خطأ ولفظا وصممت ابتغاء للميم دون الميم فتعريف فعملوا حركه
التاء من جنسها وهو الضم الشفوي وزيدت الميم حتى لا يلتبس بالدلف
الاشباع وخضت الميم بالزيادة دون التمام ضمير تحت فزيدت الميم
للموافقة وفتحت الميم لاجل الدلف وزيدت في نضرت حتى يطرأ التانيث
وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو ودون اصله نضرتا فحذفت الواو
دون الميم بمنزلة الاسم ودون وجد في آخر الاسم واما قبلها مضموم
الده هو بخلاف نضرتا فان التاء فيه ليست بمنزلة الاسم وبخلاف
نضرتا دون الواو خرج عن الطرف بسبب الضمير واسكنت الميم لانهما
انما ضميرها لاجل الواو ولما حذفت الواو وبقي على اصل الذي هو
السكون وكسرت في نضرت لدفع الالتباس لانه بتقدير السكون
يلتبس بالمفرد المؤنث الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر
المخاطب وبتقدير الضم نفس المتكلم وحده فلم يبق الا الكسرة
فاعطى له وانما لم يفرق بين تثنيتي المذكر والمؤنث في الخطاب
لقلة استعمالها بالنسبة الى المفرد والجمع وكدت التول في نضرت
دون اصله نضرتا فادغمت الميم في التول لقربهما في المخرج اوله
اصله نضرتا بالتحفيف فاذا كان يكون ما قبل التول ساكنا حتى
يطرد بجميع التونات التاء ولا يمكن اسكان تاء المخاطب لالتقاء
الساكنين من الراو والتاء ولا يمكن حذفها لانهما عدمه والعدم
لا تحذف فاذا دخل التول بعد التاء وقبله التول بالجمع لقرب التول من التول
وادغمت احدهما في الاخرى فقليل نضرتا اوله دون اصله نضرتا
اريد زيادة حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر ولا
واختير التول لمشاكلة الميم بسبب الغنة وزيدت التاء في نضرت

دون تحته انما مضمون يمكن حذفها لانه عديمة والعلامة لا تحذف ولا يمكن
الزيادة من حروفه لوقوع الالتباس لانه يتقدم الزيادة الدلف بلبس
بالثنية ويتقدم النون بلبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايها
ان يزداد من حروف العلة اما الدلف فاما مر واما الواو فللزوم الالتباس
بالجمع المذكور واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضمة فاخير
النساء لوجودها في اخواته واما ان يادتها في تلك الاخوات فتحكم وصفي
فيل اعل حكمها انه لما كان المخاطب من ينتهي اليه الكلام اختير له
حرف شديد ليتنبه من الغفلة والى سمعه الى ما يلحق اليه من الكلام
والحروف الشديدة هي اجدا قطية فلد يمكن زيادة الدلف منها للالتباس
بالثنية وغير النساء مما بقي ليس من حروف الزوائد فتعين النساء
اقول لا يبعد ان يقال اعتبر التاء ليكون موافقا لدلت الذي
هو الضمير المرفوع المنفصل وضمت التاء في المتكلم لدن اقوى الحركات
والمتكلم مقدم فاخذه اول دن التاء فيه ضمير الفاعل فنا سبها
الضم كما مر وزيدت النون في نصر نادن تحته نحن مضمون فزيدت
النون للموافقة وانما لم يزد الحاء لانه ليس من حروف الزوائد
ثم زيدت الدلف لست بلبس بنصران واحتص الدلف للحقة اول دن
تحته انما مضمون فزيدت النون والدلف ليوافق ما اضم تحته فان قيل
لم يفرق المذكور والمؤنث في الحكاية ولم يوضع لكل منهما ثلثة اوجه
من الافراد والثنية والجمع على ما يقتضيه العقل كما وضع لغير
قلنا لدن المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم
ايها انه مذكر او مؤنث ويعلم ايها انه مفرد او مثنى او مجموعا ويعلم
بالصوت انه مذكر او مؤنث واشتباهه الدصوات في غاية القلة و
فلذا اعتد به لدن الاحكام لا يبنى على النوازل فالحق اعتبار التذكير
والثانية لقلة الفائدة واما الفاء اعتبار الثنية والجمع فلعدم
وجود شرطها وهو اتفاق الالسمين والاسماء في اللفظ والله اعلم
الامثلة

الامثلة المطردة للما في المجهول نصر نصر نصر وانصرت الخ واعلم
ان المبني للمفعول من الما في ما كان اول متحرك منه مضمونا وما قبل اخره
مكسورا فان قيل ما لتصرف في هذه الضمة قلنا التاء انما يبد من تغيير
ليفصل من المبني للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل وكسروا ونون
سائر الازمان ليعبد عن اوزان الاسم ويكون غير مفعول ولو كسرت
وضم الثاني ليحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى
من العكس وباقي الابدحاث يعلم مما ذكرنا في المبني للفاعل فليتذكر فان
قيل لم يقدم بني الفاعل على مبني المفعول قلنا لانه اصل بالنسبة الى المبني للمفعول
لكون معلوله معنى الامثلة المطردة للمضارع المعلوم بنصر بنصران بنصرون
تنصرا الخ اسكت الفاء في المضارع لئلا يلزم تولد اربع حركات متواليات
فا سكن الحرف الذي وعينت الفاء لدن التوالي يلزم من حروف المضارعة
ولم يمكن اسكانه فاسكن الحرف الذي هو قريب منه اولى من غيره وزيد
الدلف والواو في مثل ينصران وينصرون لما سبق في الما في وزيدت الياء
في تنصرون عديمة للثانية لان المناسبة ان يزداد من حروف انت ولم ي
ولم يمكن اذ لو زيدت الدلف بلبس بالثنية ولو زيدت النون اجتمع النون
ولو زيدت التاء وكررت فعينت الياء لمجئها في نحو هذه التاء للثانية
وفتح التاء في ينصران وضمت في ينصرون وكسرت في تنصرون لاجل الدلف
والواو والياء واسكت في ينصران لدن نونه لما شابهت نون تنصران
اقتضت ان يكون ما قبلها ساكنا كما مر والحق النون في مثل ينصران
وينصرون وتنصران وتنصرون ان يكون هذه الالف معربة ولم يمكن
وتحقيق ذلك انه لما وجب ان يكون هذه الالف معربة ولم يمكن
ان يجعل اللزوم متعقب الاعراب لدن الضمائر التي بعده اوجبت
كونه على وجه واحد وايضا لشدتها اتصالها صارت كالجزء ولم يمكن
جعل هذه الضمائر حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست من نفس
الكلمة تاء مل لزم ان يزداد حروف يقوم مقام الحركة فوجدوا في الحرف

بذلك حروف المد واللين لكثرة دورتها في الكلام ولم يمكن زيادتها
ههنا لوزن البيت يلزم اجتماع الدلفين والولين او اليائين مع لزوم
الاتقاء الساكنين في كل واحد من الامثلة الخمسة اذا زاد ساكن
كالضمائر فلما لم يمكن زيادتها زاد حرقا شبيها بها وهو النون
كما مر غير مرة ثم خصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب للكون
علامة للفاعل وكسرة النون في مثل ينصران لانهما في الاصل ساكنان
والاصل في تحريك الساكنة الكسر وانما فتحت في مثل ينصران لانهما لو
لو كسرت يلزم النقل من الضمة الى الكسرة ولو ضمهما يلزم اجتماع الضمتين
وعينة للغيبة لانهما من وسط المخارج والغائب دأري بين المتكلم والم
والمخاطب وعينة لتاء المخاطب لانهما بدلة من الواو الذي من صي
منتهى المخارج والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام اليه فناسبه ثم تبعوه
الغائبة والغائبين لانهما ليسا بالغائب والغائبين وان التيسا
بالمخاطب والمخاطبين لانه هذا سهل اذا التيساس بالآخر اشكل
وانما اتبعوه دون غيره لانهما في الماضي يوجد الفرق بين المجيء
بالواو والنون نحو ينصرون وينصره واختص باللفظ بالمتكلم الواحد
لانهما من مبداء المخارج والمتكلم هو مبداء الكلام به ولدن الدلف اخف
والمتكلم يتحمل نصب الكلام فاللفظ امداد له ولانهما مناسب لدول
انما شئ لما كان في الماضي فرق بين المتكلم الواحد والمتكلم مع غيره
ان ادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لانهما
علامة في الماضي نحو نصرتا وقد سبق وجهان آخران لاختصاص
الوزن بالزيادة ثم اعلم ان المبني للفاعل من المضارع ما كان حرفا لمضارعة
منه مفتوحا لانه ما كان ماضيا على اربعة احرف فانها مضمومة فيه وعلامة
بنائه للفاعل ان يكون ما قبل الاخر مكسورا اما الفتح في غير الرباعي
فلانه على تقدير الكسر والضم يؤدي الى النقل فتعين الفتح لثقله وقيل
لانه لو كان مضموما لكانت ليس مبني للفاعل من المضارع بمبني للمفعول
فنه

منه فليتنا مل وقيل على تقدير الكسر ليس بلغة تعلم واعلم فليتهم
واما الضم في الرباعي فلانه لو كانت مفتوحة لكانت ليس مضارعة
الشد في مضارع المزيد على الشد في باب افعال فانك لو قلت
يجلس بفتح الباء وكسر الهمزة لم يعلم انه مضارع جلس او مضارع
اجلس ثم اخواته حمل عليه وان لم يؤدي الى البس طرد الباب ولو كانت
مكسورة يلزم ان يقع على الباء كسرة وهو ثقل تجلدا والضممة
فانها وان كانت ثقيلة على الباء لكن يبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها
فان قلت لم اختص الضم بالرباعي والفتح لما عده قلت لان الرباعي
اقل وما عده اكثر فاخص الضم بالقل والفتح بالكثر تعاد بينهما
الامثلة المطردة للمضارع المجهول ينصرون ينصرون ينصرون الى اخره
اعلم ان المبني للمفعول في المضارع ما كان حرف المضارعة منه مضموما
وما قبل آخره مفتوحا لانهما عن المبني للفاعل ولم يجز الاختصاص على
على احد ههنا لان الاختصاص على الضم لم يفد مثل يكسر والاختصاص
على الفتح في يعلم فتبين ان فائدة الضم والفتح الامثلة المطردة لكم
الفاعل ناصر المفرد المذكور ناصر المبني في الرفع وتقول في نصب والجر
ناصرين بفتح الراء وكسر النون ناصران لجماعة الذكور في حالة الرفع
وتقول في نصب والجر بكسر الراء وفتح النون فان قلت لم جعلوا كل
اعراب مشي والمجموع بالحروف فلم اختص بهذه الحروف المعينة قلت
اما الاول فلانه لما كانا فرعين للواحد وفي آخرها حرف صالح لانه
للدعاب وهو علامة التثنية والجمع جعلوا اعرابها بالحروف ليكون
فرعا لادعاب الواحد لانه اعراب بالحروف في فرع الاعراب بالحركات
واما الثاني فلانه لما كان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف التي
تصلح لكون اعرابا للتثنية الواو والياء والدلف فاحتاجوا
الى التوزيع فوزعوا هذه الحروف بان جعلوا اعراب المشي بالدلف
في حالة الرفع لوقوع ضمير المرفوع في الماضي والمضارع وقيل لثقله

وتقول في المثني وجعلوا اعراب الجمع في الرفع بالواو ولو عراها ضمير الله
 المرفوع وقيل لمناسبة الضم ثم جعلوا اعرابها بالياء في حالة الجر ورفقا
 بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون في المثني ويكسر ما قبلها وفتح النون
 في الجمع واختص الفتح بالثنية والكسر بالجمع لان الثنية كثيرة التماثل
 بالنسبة الى الجمع لاختصاصه بالعقل الذكور واما كسر النون وفتحها
 فلما مر في المستقبل ثم يتقوى النصب الى الجر دون الرفع لانه الى الجر
 اقرب منه الى الرفع في الخرج فالجمل على الدول اولى منه على البعد
 نصار ونقرة ونقرة هذه الامثلة الثلاثة جمع المذكر المكسر للفاعل
 ودانائي من صفة وجمع المكسر من الصفة ستة اوزان غير ذكره المص
 الدول فعلة بضم الفاء وفتح العين والدم نحو قضاة اصله قضاة
 والثاني فعل بضم الفاء وكول العين نحو حمره والثالث فعلة نحو
 بضم الفاء وفتح العين والدم والمند نحو شعراء والرابع فعلة نحو
 بضم الفاء وكول العين نحو حبيان والخامس فعلة بكسر الفاء
 وفتح العين نحو كرام والسادس فعل بضم الفاء والعين نحو فحول
 ويكون اوزان جمع المكسر للفاعل في الصفة تسعة ولم في غير الصفة
 ثلثة امثلة الاولى فواعل نحو كواهل وهذا الوزن ياتي من الصفة
 شذوذ نحو قوارس ونواكس في جمع قارس ونواكس والثاني فعلة
 بضم الفاء والعين نحو حبران والثالث فعال بكسر الفاء وتشديد العين
 ولذا انفصل عن المفصل وخرجه وتقول ناصرة المفرد المؤنث ناصرتان
 للثنية المؤنث في حالة الرفع وفي حالة الجر ناصرتين ناصرت للجمع
 المؤنث بالرفع والجر والنصب وانما حمل فيه على الجر لان جمع المؤنث
 في جمع المذكر ونصبه تابع لجره كما مر وجعل ههنا كذلك لئلا يفتقد
 زيادة مزيد الرفع على اصله ونوا جمع المؤنث جمع مكسر على صيغة
 مثلهي الجمع اذ الفاعل يجمع على فواعل كضاربة على ضارب وناجمة
 على نواجم الامثلة المطروحة لانه يسمي بفعل فنصور المفرد المذكور
 منصوران

منصوران للثنية المذكور في حالة الرفع وتقول في النصب والجر منصوران
 منصوران للجمع المؤنث جمع سالم بالرفع والجر في الجر والنصب كنام
 وناصر للجمع المذكور جمع تكسر وانما اخره لانه على صيغة مثلهي الجمع
 فنانسبه مثلهي الكلام فلذا ذكره في آخر الصيغ واعلم انه لا يجرى اسم
 المفعول من اللزوم لانه صفة لمن وقع عليه الفعل واللزوم لا يقع
 عليه شئ فكيف يوصف به شئ لكن اذا اردت بنا المفعول من ممر ممر
 به ممرور بهما ممرور بهما الى اخره فيثني ويجمع ويذكر وتونث المضمير
 لاسم المفعول لان الياء صادرة كالجاء فلو الحق علامة الثانية
 والجمع قبله لم يوسطها وهو ممتنع ولو الحق بعده لم يمتنع لانه
 بغير الكلمة وهو ايضا ممتنع وقيل لان القاء مقام الفاعل لفظا اعني
 الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ودانائي لا يجمعون
 فلذا وجب ان الثانية وثنية وجمعه ثم ان مثل هذا الفاعل يجوز
 ان يقدم فيقاربه ممرور ونقل عن صاحب الكشاف وفي قوله اولئك
 كان عنه مسئلة قدم عليه والحمد لله على التمام والصلوة والسلام
 على رسول افضل السادة وعلى الواسع الكرام
 ومن تبعهم الى يوم البعث
 والقيام
 م